

وثائق معلومات المشروع / صحيفة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة الموحدة

مرحلة التقييم المسبق

PIDISDSA18550

تقرير رقم:

تاريخ الإعداد/التحديث: 13 أغسطس/آب 2016

أولاً. معلومات أساسية

ألف. البيانات الأساسية للمشروع

البلد:	اليمن	الرقم التعريفي للمشروع:	P159053
اسم المشروع:	مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة اليمنية (P159053)		
المنطقة:	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		
التاريخ التقديري للتقييم المسبق:	27 مارس/آذار 2016	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين:	19 يوليو/تموز 2016
مجال التطبيق (الرئيسي):	العمل والحماية الاجتماعية	أداة الإقراض:	تمويل مشروع استثماري
المقترض/المقترضون	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
الهيئة المنفذة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
هل تتم معالجة هذا المشروع في إطار منشور سياسة العمليات OP 8.50 (معالجة نعم الحالات الطارئة) أو منشور سياسة العمليات OP 8.00 (الاستجابة السريعة للأزمات والحالات الطارئة)			
التمويل (بملايين الدولارات)			
مصدر التمويل	المبلغ		
المقترض/المستفيد	0.00		
منحة من المؤسسة الدولية للتنمية	50.00		
الفجوة التمويلية	0.00		
التكلفة الكلية للمشروع	50.00		
فئة التصنيف البيئي	باء-تقييم جزئي		
القرار			

قرارات أخرى (حسب الحاجة)	
هل تتم معالجة هذا المشروع في إطار منشور سياسة العمليات OP 8.50 (معالجة الحالات الطارئة) أو منشور سياسة العمليات OP 8.00 (الاستجابة السريعة للأزمات والحالات الطارئة)	نعم
هل هذا المشروع متكرر؟	لا
هل هذا المشروع مُحوّل؟ (لن يتم الإفصاح عنه)	لا

ب. المقدمة والسياق

السياق العام للبلد

ترجع جذور الصراع الحالي والهشاشة المجتمعية في اليمن عاماً من دوامات العنف، والمعاناة الطويلة من الفساد، واستحواذ النخبة على الموارد، فضلاً عن الانقسامات القبلية، والإقليمية - ومؤخراً - الطائفية. وفي أعقاب توحيد اليمن عام 1990، بعد أن كان دولتين لهما نظامان سياسيان واقتصاديان مختلفان، ناضلت الدولة اليمنية من أجل إقامة سلطة مركزية، ونظاماً سياسياً تعددياً في بلد يتألف من دوائر إقليمية وقبلية معقدة. وكان بناء دولة حديثة وفقاً لأنماط حكم قبلية وعرفية في واحد من أفقر بلاد العالم، يشكل تحدياً لا ينتهي. كما أدت سيطرة القوى السياسية التقليدية على العائدات الاقتصادية إلى تعقيد التحول إلى نظام حكم أكثر إنصافاً واحتواءً اجتماعياً.

وهبت رياح الربيع العربي على اليمن في أوائل عام 2011. فانطلقت احتجاجات وانتفاضات واسعة النطاق تطالب بنظام حكم أفضل، وفرص عمل، وتحسين مستويات المعيشة، مما أفضى إلى جمود سياسي وتدهور اقتصادي. وفي أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2011، تم التوصل إلى اتفاق، تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي، بنقل سلمي مشروط للسلطة من رئاسة صالح إلى حكومة تقاسم سلطة انتقالية تحت رئاسية الرئيس المؤقت هادي منصور. ونص الاتفاق على إطلاق حوار وطني شامل تحت إشراف الأمم المتحدة. وأطلق مؤتمر الحوار الوطني لمعالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في جميع المناطق وبين صفوف جميع الفئات، بما في ذلك حركة الحوثيين في الشمال والحراك الجنوبي في الجنوب، وسنحت فرصة لتحقيق ذلك من خلال حكومة انتقالية حصلت على مشروعيتها من خلال الانتخابات التي جرت في فبراير/شباط 2012. ولكن لم تتخذ سوى خطوات يسيرة لتنفيذ النتائج التي خرج بها مؤتمر الحوار الوطني، وضاعت فرص مهمة للقضاء على المظالم واستعادة شيء من الثقة العامة المفقودة. ورأت جماعات مثل الحوثيين والحراك الجنوبي في ذلك تهميشاً لمطالباتهم بالمزيد من الحكم الذاتي وتقاسم الموارد. ومع اقتراب مؤتمر الحوار الوطني من نهايته، كان الوضع الأمني قد بلغ حد التدهور.

وانزلق اليمن إلى صراع عسكري شامل، وفي مواجهة ذلك لا تزال جهود الوساطة لإحلال السلام جارية حتى يومنا هذا. وفي يونيو/حزيران 2014، بدأ الصراع المسلح بين الحكومة والمليشيات في الانتشار في الكثير من أنحاء البلاد. وشقت مليشيات الحوثي

طريقها، مدعومة بقوات صالح، ومستغلة مشاعر السخط العام، إلى العاصمة صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014، وسيطرت تدريجياً على المؤسسات الحكومية خلال الربع الأول من عام 2015، مما حدا بالرئيس المؤقت هادي وحكومته إلى مغادرة البلاد. وشن تحالف تقوده المملكة العربية السعودية، ويتألف من 10 بلدان عربية، حملة عسكرية لإعادة حكومة الرئيس هادي إلى سدة الحكم. ولم تتمكن حكومة رئيس الوزراء أحمد بن دغر من العودة إلى عدن إلا مؤخراً، وما زالت تتصدى إلى الآن بصعوبة شديدة لعدد من القضايا الأمنية الخطيرة، التي زاد من تفاقمها تجدد ظهور تنظيم القاعدة في جزيرة العرب والجماعات الإسلامية الراديكالية الأخرى، بما في ذلك تنظيم داعش، ولا سيما في جنوب وشرق البلاد. وبُذلت جهود عديدة في التوسط لإحلال السلام، بقيادة مبعوث الأمم المتحدة الخاص، شملت جولة مستمرة من محادثات السلام، تستضيفها الكويت، وتحظى بدعم من المجتمع الدولي، مع إيقاف إطلاق النار بدءاً من 11 أبريل/نيسان 2016. وعلى الرغم من سير المحادثات بوتيرة بطيئة ومملة، فما زال الأمل قائماً في تحقيق بعض التقدم الملموس قريباً، على الرغم من مزاعم بوقوع انتهاكات مستمرة لوقف إطلاق النار.

وقد تسبب الصراع في نشأة حالة من الطوارئ الإنسانية الكارثية. ففي مايو/أيار 2015، وضعت الأمم المتحدة اليمن في المستوى الثالث من النكبات الإنسانية، وهو أعلى تصنيف للبلدان الواقعة في صراعات. ووفقاً لوكالات الأمم المتحدة، خلف الصراع أكثر من 7600 قتيل من بينهم 3000 مدني، بالإضافة إلى 6000 مصاب، وذلك فيما بين مارس/آذار 2015 وفبراير/شباط 2016. وما يقرب من نصف تعداد اليمن البالغ نحواً من 26.8 مليون نسمة يعيشون في مناطق متأثرة تأثراً مباشراً بالصراع. ويفتقر أكثر من 21.1 مليون يمني (80 في المائة من السكان) إلى المساعدات الإنسانية، كما اضطر 2.8 مليون يمني إلى النزوح داخلياً. ويعاني النازحون داخلياً من أشد نقص في الخدمات، ويقاسون أيضاً من التفكك الاجتماعي، والصدمة، والانعزال. وتمثل آفاق حماية الأسر التي تعيلها النساء، والتي تشكل 52 في المائة من مجتمع النازحين، تحديات خاصة. حيث يظال الانعدام الشديد في الأمن الغذائي 7.6 مليون شخص، وهناك ما يقدر بمليون شخص يعانون من سوء التغذية، منهم 1.3 مليون طفل، ويعاني 320 ألف طفل من هؤولاء الأطفال من سوء تغذية حاد. وأصبحت الخدمات الأساسية على مستوى البلاد على شفا الانهيار. فثمة نقص مزمن في الدواء، وتسبب الدمار الناجم عن الصراع في إعاقة حصول 14 مليون يمني تقريباً، منهم 8.3 مليون طفل، على خدمات الرعاية الصحية. وكذلك، حرم أكثر من 1.8 مليون طفل آخر من الدراسة منذ تصاعد الصراع، مما رفع العدد الإجمالي للأطفال المحرومين من الدراسة إلى أكثر من 3 ملايين. وما زال هناك أكثر من 1600 مدرسة مغلقة بسبب انعدام الأمن، أو الأضرار المادية، أو استخدامها كملاجئ للنازحين. وتضررت عملية تقديم المعونات من جراء العنف والمخاوف الأمنية.

وتزايدت بوتيرة سريعة معدلات الفقر، التي كانت مرتفعة بالفعل من قبل الصراع. وكان اليمن، قبيل عام 2014، يواجه تحديات جسيمة بالفعل على جبهات عدة بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني، واختلال التوازن الشديد بين المناطق الحضرية والريفية، وشح الغذاء والمياه، وأميه النساء، وانتشار الفقر على نطاق واسع، والركود الاقتصادي. وقد أحدث الصراع الدائر، على الأرجح، تغييرات جوهرية في المشهد الاجتماعي والاقتصادي للبلاد وزاد من تفاقم مستويات الفقر. وقد أظهرت نماذج المحاكاة الأولية لآثار النزاع أن معدلات الفقر قد ارتفعت بمقدار الضعف تقريباً على المستوى الوطني (من 34.1 في المائة عام 2014 إلى 62 في المائة عام 2016). ويقدر إجمالي الخسائر والأضرار الناجمة عن الصراع في الزراعة والثروة السمكية والحيوانية بما يقارب 3 مليارات دولار، نظراً لنقص الكهرباء، والمياه التي يجري ضخها، والمدخلات الإنتاجية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، وانقطاع سلاسل الإمدادات. وقد تسبب الصراع في تدمير البنية التحتية المادية، وأحدث نقصاً شديداً في الخدمات المدنية والعامه. كما أدى الصراع، وما صاحبه من تدهور في الظروف الأمنية، إلى تعميق الأزمة الاقتصادية وزيادة تدهور الظروف المعيشية في اليمن. وفي عام 2015، انكمش الاقتصاد بمقدار 28 في المائة تقريباً. وتساعد التضخم حيث بلغ، وفقاً للتقديرات، 30 في المائة تقريباً عام 2015. وتقلص مجال المالية العامة بمقدار الثلث، فانخفض نصيب الدولة في الاقتصاد إلى ما دون 20 في المائة، فلا يمول في الأساس سوى

رواتب الموظفين الحكوميين، وتسبب في محدودية الموارد المتاحة للخدمات العامة مثل الصحة والتعليم أو أي تطبيق للسياسات. وتوقف إنتاج النفط وصادراته، وهو الذي كان عماد الاقتصاد قبل الصراع.

وإضافة إلى ذلك، خلفت الحرب الجارية وأعمال العنف السياسي الأخرى أثراً سلبياً كبيراً على النسيج الاجتماعي، والتماسك الاجتماعي للمجتمع اليمني. وما زال ذلك الأمر بحاجة إلى مزيد من التحليل والفهم؛ ولكن أي متابع للسياسة اليمنية والوسائط الاجتماعية يمكنه أن يدرك بسهولة الضرر الذي لحق بالنسيج الاجتماعي، وما وقع من استقطاب مجتمعي حول الانحيازات الطائفية والسياسية والقبلية التي حملها معه الصراع وسعر لهيبها. وقد أدى تعقيد الصراع فيما بين الفصائل المتحاربة وتحول التحالفات إلى تفاقم التوترات الاجتماعية. كما أن الشباب، الذي كان يؤمل عام 2011 في يمن يتسم بالحدائث والاحتواء الاجتماعي، استغل وقوداً للصراع أو جرى تهميشه. وعلاوة على ذلك، فإن الصمود المذهل الذي أبداه الشعب اليمني في مواجهة عقود من التخلف الإنمائي يخضع الآن لامتحان قاسٍ إلى أبعد حد، ومن المتوقع أن ينهار إذا ما بقي الأمر دون معالجة. فالمواطنون والمجتمعات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة في حاجة إلى المساندة من أجل التأقلم وبناء القدرة على الصمود، وصولاً لتحقيق السلام والتعافي. واستعادة قدرة الأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات على الصمود وتعزيزها منذ البداية بات مطلباً ملحاً لا يقل في ضرورته عن الحوار السياسي والإغاثة الإنسانية.

السياق القطاعي والمؤسسي

كانت الجمهورية اليمنية، قبل أن ينشب الصراع، قد أرست مجموعة من السياسات والبرامج الاجتماعية الرامية إلى تقديم مجموعة متنوعة من مزايا الحماية الاجتماعية للسكان، من بينها برامج التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يقوم على تنفيذها الصندوق الاجتماعي للتنمية؛ وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي من خلال برنامج الأشغال كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة برعاية الصندوق، وبرنامج للتحويلات النقدية الموجهة تحت رعاية صندوق الرعاية الاجتماعية، ومشروع الأشغال العامة كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة. وهذه البرامج الوطنية التي أنشئت في أواسط تسعينيات القرن الماضي، تطورت قدراتها على مدى عقدين من الزمان، من خلال استثمارات كثيفة لمجتمع المانحين والحكومة اليمنية. ومن بين العوامل التي أسهمت في نجاح هذه البرامج، لا على سبيل الحصر: تعيينات الإدارة والأفراد غير المسيسة، والاستقلال الإداري المدعوم قانوناً (في حالة الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشئ بموجب القانون رقم 10 لعام 1997)، وإجراءات تعيين الموظفين المستندة إلى الأداء، وإجراءات التنفيذ واضحة المعالم التي تشمل إجراءات توزيع الأموال وتوجيهها، واتباع الأساليب المستندة إلى احتياجات المجتمعات المحلية والقائمة على المشاركة في تحديد المشاريع وتنفيذها، وإرساء ممارسات متينة للرصد والتقييم. وقبل اندلاع الصراع المسلح في أوائل عام 2015، كان الصندوق الاجتماعي للتنمية في معرض تنفيذ المرحلة الرابعة من برنامجه بنجاح، بتمويل يقارب 1.12 مليار دولار، التزم بتقديمها أكثر من 14 جهة مانحة، من بينها البنك الدولي، مع التخطيط بإسهام الحكومة بنسبة 20 في المائة منه. وكان مشروع الأشغال العامة في معرض تنفيذ المرحلة الرابعة من برنامجه، بتمويل قيمته 283 مليون دولار، التزمت بتقديمه خمس جهات مانحة، مع إسهام الحكومة بنسبة 4 في المائة. واتسع نطاق تغطية صندوق الرعاية الاجتماعية، الذي يعد برنامجاً ممولاً من الحكومة بالكامل، على مدى الأعوام ليصل حالياً إلى 1.5 مليون أسرة مستفيدة.

وعمل البنك الدولي إلى جانب وكالات إنمائية إقليمية وثنائية ودولية أخرى على تمويل ومساندة الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة منذ تأسيسهما عام 1996. وحتى تاريخه، صرف الصندوق الاجتماعي للتنمية ما يقرب من 1.67 مليار دولار في مشاريع فرعية في أكثر من 13 ألف قرية و3700 حي في المناطق الحضرية على مستوى أفقر المناطق في محافظات اليمن الاثنتين والعشرين. وفيما بين عامي 1996 و2015، نفذ مشروع الأشغال العامة 5149 مشروعاً في حوالي 11200 قرية و1300 حي في

المناطق الحضرية، بقيمة إجمالية مقدرة بلغت 648 مليون دولار. وقام كلا البرنامجين بدور معتبر في تحسين قدرة المجتمعات الفقيرة على الحصول على التعليم، والمياه، والصرف الصحي، والطرق، والري، من جملة أنشطة أخرى. وعلاوة على ذلك، كان الصندوق الاجتماعي للتنمية ينفذ أنشطة النقد لقاء العمل، والزراعة البعلية، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال التمويل الأصغر، وإقراض المؤسسات الصغيرة، والمساعدة الفنية، وبناء القدرات للحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وقد أظهرت تجربة البنك الدولي مع الصندوق ومشروع الأشغال العامة أن كلا الكيانين يتمتع بسمعة طيبة من حيث الحياد السياسي، والمصداقية، وتحقيق النتائج بطريقة فعالة.

وقامت هذه المشاريع على مر الأعوام بتحسين جودة حياة ملايين اليمنيين، وخلقت وظائف للعديد من أشد اليمنيين فقراً. وأثبتت تجربة اليمن في تنفيذ الإجراءات التدخلية من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة تحقيقها لنتائج مهمة في توفير فرص تشغيل قصيرة الأجل، وتحسين القدرة على الحصول على الخدمات، وتمكين المجتمعات المحلية والجهات غير الحكومية. وقد توصل أحدث عمليات تقييم الأثر للصندوق الاجتماعي للتنمية أن نحواً من 70 في المائة من أمواله عاد بالنفع على أنى ثلاث شرائح عشرية دخلاً، كما أظهر تقييم آثار برنامج الأشغال كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة التابع للصندوق تحقيق البرنامج لآثار معتبرة إحصائياً على استهلاك الغذاء، وسداد الديون وملكية السلع المعمرة، وأن البرنامج لعب دوراً في التخفيف من آثار الصدمة الاقتصادية عامي 2010 و2011 على المجتمعات المحلية المستهدفة، مما أسهم في تقادي العواقب المحتملة الأطول أجلاً لبيع الأصول وزيادة الاستدانة، فضلاً عن الآثار الإيجابية للبنية التحتية المنشأة في إطار برنامج الأشغال كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة على توفر المياه.

وأثر كل من الصراع والوضع الأمني في اليمن تأثيراً سلبياً على تمويل هذه البرامج بالغة الأهمية، ومن ثم على قابلية توسيعها. ويأتي هذا في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إلى منافعتها وخدماتها، ولا سيما من قبل الفقراء والمعرضين للمعاناة، للتخفيف من الآثار السلبية للصراع، والتي قد يطول أجلها. كما خلف تدهور الوضع السياسي والأمني في اليمن آثاراً سلبية على جميع برامج شبكات الأمان الاجتماعي. فمنذ بداية عام 2015، عجزت الحكومة عن تحويل المساعدات النقدية إلى 1.5 مليون أسرة معيشية مستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية. ولما كان الصندوق والمشروع يحملان تكاليفهما التشغيلية على مشاريع موقعة مع الجهات المانحة، فقد تأثراً أيضاً بانخفاض التمويل المقدم من الجهات المانحة جراء الصراع. وقد أدى ذلك إلى نضوب التمويل المتاح لتكاليفهما التشغيلية بصورة كبيرة، مع وجود احتمالات كبيرة لنفاذ الأموال التشغيلية لمشروع الأشغال العامة في المستقبل القريب بحلول يونيو/حزيران 2016، و بحلول ديسمبر/كانون الأول 2016 بالنسبة للصندوق الاجتماعي للتنمية.

وعلى الرغم من التأثير الكبير للتحديات الأمنية والتمويلية، فإن كلا من الصندوق والبرنامج يواصلان العمل ويتكيفان مع البيئة الراهنة. فما زال الصندوق يتلقى التمويل، على الرغم من الصراع، من كل من وزارة التنمية الدولية البريطانية وحكومة هولندا والبنك الألماني للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإن كان بمعدل أقل بنسبة 10 في المائة من مستوياته قبل الأزمة. وما زال برنامج الأشغال العامة يتلقى التمويل من البنك الإسلامي للتنمية، ولكن بمعدل أقل هو الآخر عما كان عليه قبل الأزمة (15 في المائة). وعلى الرغم من تمكن الصندوق والبرنامج من الاحتفاظ بموظفيهما الأساسيين على مدى آخر 12 شهراً، إلا أن الانخفاض الحاد في أموالهما، يهدد كلا منهما بفقد موظفيهما، ومن ثم فقد قدرات أفضل آليتين لتقديم الخدمات في اليمن. وفي ظل ضآلة المخصصات التمويلية، فلن يتمكن الصندوق أو المشروع من الحفاظ على قدرات التنفيذ الحالية لمدة أطول، ما لم ينخرط في عمليات أكبر.

وقد تأثر المزارعون وأصحاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تأثراً كبيراً، حتى إنهم يسعون جاهدين من أجل البقاء. وتعد هذه المؤسسات، إلى جانب قطاع الزراعة، من أيسر القطاعات منالاً للفقراء للحصول على الدخل، وتحسين موارد العيش،

حيث يخلق هذان القطاعان ما يزيد على ثلثي فرص العمل على المستوى الوطني. وتسبب الصراع الحالي في تعطيل العمليات التجارية الحالية مما دفع رواد الأعمال والشركات إما إلى التعليق المؤقت للعمليات، أو الإغلاق النهائي، أو نقل العمليات إلى خارج البلاد في حالة الشركات الكبيرة. وعانت مؤسسات التمويل الأصغر من آثار سلبية غير مسبوقه في عام 2015 من جراء الحرب، ولا سيما تلك العاملة في أكثر المناطق تضرراً، مثل محافظتي عدن وتعز. وزاد معدل الحوافض المعرضة للمخاطر زيادة غير مسبوقه ليصل إلى 29 في المائة، مما أدى إلى انخفاض عدد مؤسسات التمويل الأصغر المستدامة مالياً، من خمسة من بين 11 مؤسسة عام 2014 إلى واحدة من 11 في أغسطس/آب 2015. وقد تأثر الأداء التشغيلي والمالي لمؤسسات التمويل الأصغر أيضاً تأثراً كبيراً. ونظراً لعدم قدرة أكثر مؤسسات التمويل الأصغر على الوصول إلى العملاء، وتوفير الخدمات المالية، وتحصيل مبالغ السداد، إلى جانب إغلاق عدد من الفروع وتدميرها، فقد أدى كل هذا إلى حدوث نقص هائل في الاكتفاء الذاتي التشغيلي لمؤسسات التمويل الأصغر وعرض عددٍ منها لمخاطر الانهيار.

وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمله في اليمن عام 1966، ويعمل به حالياً 13 موظفاً دولياً و95 موظفاً وطنياً، يدعمون أنشطة في 15 محافظة في مختلف أنحاء اليمن. واستجابة للصراع، أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج بناء قدرة المواجهة في اليمن، بهدف بناء القدرة على مواجهة الأزمة من القاع إلى القمة، بالاستعانة بالأنظمة والقدرات والمؤسسات المحلية لتعزيز أنظمة تقديم الخدمات والحوكمة تدريجياً. ويرسي البرنامج أساساً للانتعاش المستقبلي وجهود بناء الدولة وذلك من خلال ترسيخ وإعادة بناء أسلوب أفضل، وتشجيع التغيير في ديناميكيات الصراع والسلطة والعلاقات بين الجنسين. ويسعى البرنامج إلى تحقيق ثلاثة أهداف: (أ) استرجاع سبل كسب الرزق من خلال التشغيل قصير الأجل وإنعاش المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومنتاهية الصغر؛ (ب) استرجاع الخدمات؛ (ج) بناء السلام.

وفي عام 2015، ساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراءات تدخلية مختلفة أسفرت عن تحسين قابلية التوظيف وإمكانيات ريادة الأعمال لدى 784,723 شخصاً وأفراد أسرهم (مستفيدين مباشرين وغير مباشرين) على مستوى محافظات صعده، وحجة، وصنعاء وتعز، وعدن، وأبين، بما يعود بالنفع على 2,144,700 شخص (بصفة مباشرة وغير مباشرة) وفقاً للتقديرات. وحفاظاً على القدرات المؤسسية الرئيسية، وبناء القدرات المحلية، وتقديم الخدمات، دخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية دعماً لبرنامج النقد لقاء العمل. ووقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقاً مع الصندوق الاجتماعي للتنمية في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2015 عن أربع مناطق ريفية في محافظة تعز، تغطي 738 أسرة (تشمل 50 في المائة من النساء). وانصب تركيز البرنامج على إعادة تأهيل الأصول على مستوى المجتمع المحلي، وتحديدًا على إعادة تأهيل المدرجات الزراعية وإنشاء صهاريج لتجميع المياه ومراحيض. ومثل ذلك إجمالاً 68,081 يوم عمل. وفي أبريل/نيسان 2016، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الاجتماعي للتنمية اتفاقاً لتمديد للشراكة لمدة ثلاثة أعوام، يشمل مساندة الصندوق في تقييم الخدمات الاجتماعية للمجتمعات المحرومة من خلال برنامج النقد لقاء العمل. ومنذ بداية الصراع، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاث منح للصندوق الاجتماعي للتنمية لمساعدة استئناف الخدمات الاجتماعية (المياه، التعليم، الصحة) مع توفير فرص التشغيل وسبل كسب الرزق التي من شأنها تعزيز الاقتصادات المحلية، والتي تيسر بدورها العودة إلى الأوضاع الطبيعية النسبية، بالإضافة إلى تدعيم التماسك الاجتماعي.

جيم. الأهداف الإنمائية المقترحة

الأهداف الإنمائية (من وثيقة التقييم المسبق للمشروع)

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في توفير فرص عمل قصيرة الأجل، وإمكانية حصول الفئات الأكثر عرضة للمعاناة على الخدمات

الأساسية؛ والحفاظ على قدرات التنفيذ الحالية لبرنامجين من برامج تقديم الخدمات.

النتائج الرئيسية

ستستعمل المؤشرات التالية لقياس تحقيق الهدف الإنمائي المقترح:

- (أ) عدد المستفيدين المباشرين من فرص العمل مدفوعة الأجر (مصنفين حسب نوع الجنس، والشباب، والنازحين داخلياً) - لقياس تغطية دعم الدخل
- (ب) عدد الأشخاص الذين توفرت لهم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية (مصنفين حسب نوع الجنس) - لقياس التغطية المحتملة للخدمات المجتمعية والاجتماعية
- (ج) النسبة المئوية للاحتفاظ بالمناصب الرئيسية في الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة - لقياس مدى المحافظة على إمكانات هذه البرامج الوطنية بالغة الأهمية

دال. وصف المشروع

سينفذ المشروع إجراءات تدخلية صغيرة سريعة الصرف، على سبيل الاستجابة السريعة، توفر للأسر والمجتمعات المحلية المتضررة من الصراع دعماً للدخل (مثل الرواتب) لشراء الضرورات الأساسية. وستعود هذه الإجراءات التدخلية قصيرة الأجل أيضاً بمنافع على المجتمع الأوسع نطاقاً من خلال إيجاد أصول مجتمعية، وبنية تحتية صغيرة، وتعزيز إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، فضلاً عن استعادة سبل كسب الرزق (على سبيل المثال، إجراءات تدخلية على هيئة مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم). وستعمل على توحيد المجتمعات المحلية حول مبادرات إنسانية وإنمائية مشتركة، مما يعزز التماسك الاجتماعي وحماية رأس المال البشري. وسيولي المشروع عناية خاصة بالشباب، باعتبارهم حافظاً مهماً للسلام، مع تزويدهم بفرص للدخل والمشاركة، وسيضمن كذلك سمات تصميمية تكفل للمرأة إمكانية الحصول على فرص مشاريع. وسيمول المشروع أيضاً التكاليف التشغيلية للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة لضمان استمرار موظفيهما الأساسيين وقدراتهما التشغيلية. سيتم تنفيذ هذا المشروع من خلال مكونين.

اسم المكوّن:

الأشغال والخدمات المجتمعية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة

الملاحظات (اختيارية)

تتمثل الأهداف العامة من هذا المكوّن في (أ) تزويد المجتمعات المحلية المستهدفة بدعم للدخل من خلال فرص التشغيل المؤقتة، (ب) زيادة الأصول الإنتاجية ووسائل كسب الرزق لدى الأسر والمجتمعات المستفيدة وتحسين القدرة على الحصول على الخدمات المجتمعية والاجتماعية، (ج) الحفاظ على قدرات كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العام على التنفيذ، باعتبارهما من البرامج الوطنية الأساسية لتقديم الخدمات. وسينفذ هذا المكوّن من خلال ثلاثة مكونات فرعية، يشارك فيها الصندوق الاجتماعي للتنمية في المكوّنين الفرعيين 1.1 و 1.3، وبرنامج الأشغال العامة في المكوّن الفرعي 1.2، اعتماداً على البرامج الجارية والراسخة التي ننفذها هذان الكيانان.

اسم المكوّن:

إدارة المشروع والمتابعة

الملاحظات (اختيارية)

سيساند هذا المكوّن إدارة المشروع والمتابعة والتقييم لضمان تنفيذ المشروع بنجاح وكفاءة وفقاً لوثيقة التقييم المسبق للمشروع واتفاقية صرف التمويل. وسيضمّن هذا المكوّن تمويل ما يلي: (أ) التكاليف (غير المباشرة) لدعم الإدارة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ب) تكاليف الإدارة المباشرة للمشروع والإشراف عليه اللازمة لدعم تنفيذ المشروع؛ (ج) التعاقد مع هيئة رصد خارجية؛ (د) تقييم المشروع.

هاء. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إن كانت معروفة)

وطنية

واو. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

عامر عبد الوهاب علي الغرياني (GEN05)

إبراهيم إسماعيل محمد باسلامة (GSU05)

ثانياً: التنفيذ

سينفذ المشروع المقترح من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقاً لاتفاق المبادئ الائتمانية. ومن ثم، فسيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً مسؤولاً كاملة عن التنفيذ، وستطبق إجراءاته الخاصة بالمشتريات، والإدارة المالية، والإجراءات والوقائية، والصرف باعتباره هيئة منفذة تابعة للأمم المتحدة. وسيكون ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن مسؤولاً عن تنفيذ المشروع. وسينفذ المشروع جزئياً من خلال التنفيذ المباشر وعبر التعهيد إلى شركاء في التنفيذ، وفقاً لتوصيفات مكونات المشروع (القسم رابعاً - ألف)، بواسطة اتفاقيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القياسية للمشاريع الفرعية.

وتحقيقاً لهدف الحفاظ على قدرات التنفيذ لدى هياكل تقديم الخدمات القائمة في اليمن، اختير الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة على مستوى البلد بوصفهما المتعهدين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساندة تنفيذ المكوّن الأول. وعلى ذلك، سيعين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة شركاء له في التنفيذ، نظراً لسجل أدائهما في كفاءة التنفيذ لإجراءات تدخلية مماثلة، وقدراتهما على الوصول الجغرافي، والحاجة إلى تحقيق هدف الحفاظ على قدرات هذه المؤسسات الوطنية المهمة من أن تتعرض لمزيد من التدهور واستعادة هذه القدرات، وكذلك نظراً لقيام الجهات المانحة بسحب و/أو خفض التمويل من جانبها بسبب الصراع. وقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً بإجراء تقييم لقدرات وجاهزية شريكي التنفيذ، الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، والذي أكد على كفاية قدراتهما على التنفيذ وترتيبتهما التعاقدية والمالية. ومن ثم، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الترتيب التعاقدية المناسب وفقاً لإرشادات العمليات الخاصة بهما.

ثالثاً: السياسات الوقائية التي قد يتم تفعيلها

السياسات الوقائية	هل تم تفعيلها؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي OP/BP 4.01	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة.

الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة.
الغابات OP/BP 4.36	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة.
مكافحة الآفات OP 4.09	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة.
الموارد الحضارية المادية OP/BP 4.11	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة.
الشعوب الأصلية OP/BP 4.10	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة.
إعادة التوطين القسرية OP/BP 4.12	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة.
سلامة السدود OP/BP 4.37	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة.
المشروعات على مجاري المياه الدولية OP/BP 7.50	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة.
المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة.

رابعاً. قضايا السياسات الوقائية الأساسية وإدارتها

أ. موجز لقضايا السياسات والإجراءات الوقائية الأساسية

<p>1. وصف أي قضايا أو آثار مصاحبة للمشروع المقترح تتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية. وتحديد ووصف أي آثار محتملة واسعة النطاق وكبيرة و/أو لا يمكن إزالتها ناتجة عن المشروع:</p> <p>بالنظر إلى تطبيق اتفاق المبادئ التعاقدية والمالية لهذه العملية، فلن تطبق سياسات البنك الدولي الوقائية. وستطبق بدلاً من ذلك معايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاجتماعية والبيئية لعام 2014 وسيتم اعتمادها لهذه العملية، وفقاً للآليات الموحدة لتنفيذ المشاريع بالبرنامج الإنمائي، وسيعتمد البنك الدولي حصرياً على سياسات البرنامج وإجراءاته وممارسته في التعامل مع أي آثار بيئية واجتماعية لهذا المشروع.</p> <p>تطبيق هذه الإرشادات التي تتماشى بشكل عام مع إرشادات البنك سيساعد على تخفيف الآثار المحتملة البيئية والاجتماعية شديدة السلبية والتي قد تنجح عن اختيار المشاريع الفرعية وتنفيذها.</p> <p>وتتضمن المخاطر والآثار المحتملة ما يلي: بيئة الصراع قد تخلق توترات اجتماعية خلال تنفيذ المشروع، وذلك فيما يتعلق بترتيب أولويات المشاريع الفرعية ومواقعها واختيار المشاركين. علاوة على ذلك، فإن سيطرة فصائل سياسية/دينية مختلفة على المناطق الجغرافية في البلاد قد تؤدي إلى تدخل واستهداف غير ملائم واختيار مشاريع فرعية و/أو سيطرة النخبة.</p> <p>يشمل إجراء التخفيف الرئيسي الاستعانة بهيئة للقيام بمتابعة من قبل الغير، واختيار الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة بوصفهما الشريكين المحليين للتنفيذ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى وجه الخصوص، سيقوم الغير بمتابعة السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية ويساعد على ضمان الامتثال عبر القيام بزيارات ورفع تقارير كل ربع سنة وتقارير الغير النهائية سيتم تبادلها مع البنك. وعلاوة على ذلك، فإن الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة معروفين بأنهما يتسمان بالحياد السياسي والموضوعية والتزام الموضوعية والشفافية في تخصيص الأموال ونهج الاستهداف</p>

- وقد تم الموافقة على كل ذلك وسيتم إخضاعهما للرصد لضمان الامتثال. التدابير الأخرى التي ينبغي اتخاذها لمعالجة هذه المخاطر ستظهر في دليل العمليات للمشروع. وستشمل الإجراءات ما يلي:

(1) تعريف واضح للاستهداف، فضلاً عن معايير اختيار شفافة ومعلنة (تم الاتفاق على الاستهداف الجغرافي وتحديد المستفيدين استناداً إلى بيانات متاحة للجمهور، وتم أيضاً الاتفاق على معايير الأهلية والاختيار للموافقة على المشاريع الفرعية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية وذلك أثناء إعداد المشروع وعُرضت بشكل واضح في وثيقة التقييم المسبق للمشروع)،

(2) إعداد المشاريع الفرعية وتنفيذها على نحو تشاركي (سيشارك المواطنون والمجتمعات المحلية في اختيار المشاريع الفرعية والمستفيدين، وإعدادها ومتابعتها وتشغيلها وصيانتها)،

(3) التواصل المتكرر مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين (سيصمم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وينفذ أنشطة المتابعة والتواصل داخل المجتمعات المحلية)،

(4) آليات رفع المظالم /الاستجابة لأصحاب المصلحة لضمان التعامل في الوقت المناسب في رفع المظالم (سيستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية القائمة لرفع المظالم - ستعالج أي انحراف محتمل عن أدوار المشروع،

(5) الإفصاح عن أسباب رفض المشاريع الفرعية، إن وجدت، لزيادة الشفافية؛ وما إلى ذلك.

هيئة المتابعة من قبل الغير ستزور مواقع المشاريع وتجري فحوصات متكررة من شأنها إثراء قرار الحاجة إلى اتخاذ تدابير، إن تطلب الأمر.

2. وصف أي آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع:

لا ينطبق

3. وصف أي بدائل للمشروع (إذا كان ذلك مناسباً) تتم دراستها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها.

لا ينطبق

4. وصف التدابير التي قام بها البلد المقترض لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. تقديم تقييم لقدرات البلد المقترض لتخطيط التدابير الوارد وصفها وتنفيذها.

لا ينطبق

5. تحديد الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة المباشرة، ووصف الآليات الخاصة بالتشاور والإفصاح بشأن السياسات الوقائية، مع التركيز على السكان المحتمل تضررهم من المشروع.

لا ينطبق

باء. متطلبات الإفصاح (ملحوظة. الأقسام التالية تظهر فقط في حالة تفعيل السياسات الوقائية المناظرة)

إذا أدى هذا المشروع إلى تطبيق سياسات عمليات البنك الخاصة بمكافحة الآفات و/أو الموارد الحضارية المادية، تتم معالجة القضايا ذات الصلة والإفصاح عنها في إطار التقييم البيئي/ المراجعة البيئية/خطة الإدارة البيئية.

في حالة عدم توقع الإفصاح داخل البلد عن أي من الوثائق الواردة أعلاه، يرجى شرح أسباب ذلك::

لا ينطبق

ج. مؤشرات رصد مدى الالتزام على المستوى المؤسسي (يتم استيفاؤه عندما يقوم الاجتماع الذي يتخذ القرارات بشأن المشروع بوضع الشكل النهائي لموجز بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة) (ملحوظة. الأقسام التالية تظهر فقط في حالة تفعيل السياسات الوقائية المناظرة)

سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات					
[X]	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم هل تم إرسال المستندات ذات الصلة بالسياسات الوقائية إلى دار المعلومات التابعة للبنك؟
[X]	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم هل تم الإفصاح عن المستندات ذات الصلة داخل البلد للجمهور في مكان عام بشكل ولغة مفهومين ويمكن للفئات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية الوصول إليه بسهولة؟
جميع سياسات الإجراءات الوقائية					
[X]	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم هل تم إعداد جدول زمني ملائم وميزانية وتحديد مسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟
[X]	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم هل تم إدراج التكاليف المتصلة بتدابير السياسات الوقائية في تكلفة المشروع؟
[X]	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم هل يشمل نظام المتابعة والتقييم الخاص بالمشروع رصد الآثار والتدابير الوقائية ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟
[X]	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم هل تم الاتفاق مع البلد المقترض على ترتيبات ملائمة للتنفيذ، وهل يظهر ذلك بشكل ملائم في الوثائق القانونية للمشروع؟

خامسا. مسؤول الاتصال:

البنك الدولي

جهة الاتصال: أفراح علوي الأحمدى

المنصب: أخصائية أولى في مجال الحماية الاجتماعية

جهة الاتصال: سابين بيديس

المنصب: خبير أول الإدارة العمرانية

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

الاسم: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

جهة الاتصال: إدوارد كريستو

المنصب: رئيس فريق العمل

البريد الإلكتروني: <Edward.Christow@undp.org>

الهيئات المنفذة

الاسم: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

للاتصال: أوك لوتسما

المنصب: المدير القطري

البريد الإلكتروني: auke.lootsma@undp.org

سادساً. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

The InfoShop

The World Bank

H Street, NW 1818

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 522-1500

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>

سابعاً. الموافقة

رئيس (رؤساء) فريق العمل:		الاسم: أفراح علوي الأحمدى، سابين بيديس	
اعتمدها:			
التاريخ:	الاسم:	مستشار مكتب المنطقة المعني بالإجراءات الوقائية:	
التاريخ:	الاسم:	مدير مجموعة الممارسات:	
التاريخ:	الاسم:	المدير القطري:	